الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4771 | الثلاثاء | 27 جمادى الآخرة 1445 هـ | 9 يناير 2024 م | السنة السادسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

خلال احتفاله باليوبيل الذهبي على تأسيسه

خاجة: «البنك الصناعي» يدير 3 محافظ مالية نيابة عن الحكومة بـ 300 مليون دينار

وفر خلال مسيرته تمويلا ميسرا لـ 1179 مشروعا صناعيا في مختلف المجالات

مجموع التزامات البنك المتراكمة الخاصة بالقروض الصناعية 1.41 مليار دينار

يحتفل بنك الكويت الصناعي باليوبيل الذهبي على تأسيسه حيث تمكن خلال 50 عاما أن يكون الركن الأساس في تشجيع الصناعة المحلية من خلال الخدمات التمويلية التي يقدمها حتى أصبح الشريك الرئيسي في التنمية الصناعية في الكويت.

وتأسس البنك أواخر عام 1973 بمبادرة من حكومة دولة الكويت ممثلة بوزارة المالية وبنك الكويت المركزي وبالتعاون مع القطاع الخاص ممثلا بالبنوك التجارية وشركات التأمين ومؤسسات أخرى وبرأس مال كبير وقتذاك بلغ 20 مليون دينار كويتي.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الصناعي علي خاجة بمناسبة مرور 50 عاما على انشاء البنك إنه ومنذ أول يوم من تأسيسه وضع هدفا محددا وهو تشجيع وتنمية الصناعة المحلية وتحديد أفضل القطاعات والمجالات الصناعية التي تتلاءم مع الظروف المحلية.

وأضاف ان البنك استطاع توفير تمويلات ميسرة للصناعيين الكويتيين تساعدهم في انشاء مشاريعهم وتوسعتها وتحديثها كما نجح في تقديم تسهيلات ائتمانية متعددة على شكل تمويل تجاري لسد احتياجات رؤوس الأموال للشركات الصناعية العاملة.

وبين خاجة أن البنك ومنذ مباشرة نشاطه الفعلي في العام 1974 وحتى نهاية 2022 حقق نجاحات كبيرة في دعم الصناعة الكويتية حيث وفر خلال مسيرته تمويلا ميسرا لنحو 1179 مشروعا صناعيا منحت إلى 527 منشأة صناعية في مختلف المجالات بدولة الكويت.

علي خاجة

وأشار الى ان مجموع التزامات البنك المتراكمة الخاصة بالقروض الصناعية منذ بدء نشاطه في تمويل المشروعات الصناعية وحتى نهاية 2022 بلغ حوالي 1ر41 مليار دينار (4ر58 مليار دولار) وبلغت تكلفتها الاجمالية نحو 2ر41 مليار دينار (7ر8 مليار دولار) حيث بلغ متوسط نسبة التمويل الى تكلفة المشروعات 59 بالمئة بمعدل مليوني دينار (6ر5 مليون دولار) تكلفة المشروع الواحد في حين بلغ متوسط حجم القرض الممنوح 1ر19 مليون دينار (3ر8 مليون دولار).

ولفت خاجة إلى أن بنك الكويت الصناعي يتميز بإدارته لثلاث محافظ مالية نيابة عن حكومة دولة الكويت أولها (محفظة تمويل الصناعة) برأس مال اجمالي 100 مليون دينار (325 مليون دولار) والتي تهدف الى تشجيع القطاع من خلال تمويل متوسط وطويل الاجل وثانيها (محفظة التمويل الزراعي) برأس مال قدره 50 مليون دينار وتختص في تمويل مشروعات الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية.

وقال ان المحفظة الثالثة التي يتولى البنك ادارتها هي (محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة) وتعتبر المبادرة الأولى من نوعها في المنطقة وهي مختصة بتمويل الأنشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة للكويتيين وبرأس مال قدره 150 مليون دينار (488 مليون دولار).وأوضح ان محفظة المشروعات الصغيرة تأسست عام 1998 برأس مال 50 مليون دينار (162 مليون دولار) وهي تابعة للهيئة العامة للاستثمار الكويتية وكان من المقرر ان يكون عمرها 20 عاما ولكن في عام 2017 تم تعديل قانونها لتستمر في العمل لمدة 20 سنة أخرى مع زيادة رأس مالها ليصبح 150 مليون دينار في إشارة الى التزام البنك في الاستمرار بتشجيعه للمشاريع الصغيرة ودعم الشباب الكويتي.

بنك الكويت الصناعي

وأشار إلى ان المتراكم من موافقات التمويل للمشروعات الصغيرة بلغ حتى نهاية 2022 عدد 2168 مشروعا كما وصلت المبالغ المستثمرة المتراكمة لهذه المشاريع ما قيمته 251 مليون دينار (816 مليون دولار).

وأضاف ان حجم موافقات تمويل محفظة المشاريع الصغيرة المتراكمة بلغت 191 مليون دينار (621 مليون دولار) حيث وصل اجمالي التمويل الى التكلفة الاستثمارية ما نسبته 76 بالمئة مؤكدا ان المحفظة مستمرة في تقديم التمويل للمشاريع الجديدة في مختلف قطاعات الصناعة.

وفيما يتعلق بمحفظة التمويل الزراعي قال الرئيس التنفيذي انها تأسست عام 1988 بعقد (إدارة واستثمار) مع الهيئة العامة للاستثمار بحيث يقوم بنك الكويت الصناعي بإدارة المحفظة بصفته امينا على أموالها ووكيلا عنها وتم تجديد هذا العقد عدة مرات على مر الأعوام وينتهي في عام 2033.

وأكد ان اهم اهداف محفظة التمويل الزراعي هو دعم الامن الغذائي لدولة الكويت من خلال تمنية القطاعات الزراعية المختلفة باستخدام قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الاجل موضحا انها مولت ما يقارب 941 مشروعا زراعيا منذ عام 1988 وحتى نهاية 2022 بقيمة اجمالية بلغت 2ر138 مليون دينار (450 مليون دولار).

وعن الخطط التي يتبناها بنك الكويت الصناعي حاليا قال ان البنك قام بإعداد خطة إستراتيجية خمسية (2022 – 2026) بالتعاون مع شركة استشارية عالمية حدد فيها الرؤية التي يسعى الى تحقيقها وهي "ان يستمر كبنك مربح مع تركيز قوي على التنمية الصناعية باعتبارها محركا رئيسيا لنمو اقتصاد كويتي متنوع".

وأوضح ان هناك 4 اهداف استراتيجية تم وضعها أولها ضمان الاستدامة المالية من خلال تحسين العمليات ورقمنتها وتبسيط إدارة علاقات العملاء ورفع مستوى أنظمة تكنولوجيا المعلومات الى اعلى مستوى.

وبين ان ثاني الأهداف الاستراتيجية هو اخذ موقع الريادة في جهود التنمية والتنويع للقطاع الصناعي الوطني اما ثالثها فهو تطوير المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك لعملائه وخلق المزيد من الفرص الجديدة في حين ان رابع الأهداف الإستراتيجية هو دعم الاقتصاد المستدام من خلال تعزيز أنشطة المساهمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

مؤشرات البورصة تواصل الصعود.. و«العام» يرتفع 51.45 نقطة

أغلقت المؤشرات الرئيسية للبورصة تعاملات، أمس الاثنين مرتفعة؛ بدعم ارتفاع 9 قطاعات.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 51ر45 نقطة ليبلغ مستوى 7082ر32 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر73 في المئة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 40ر35 نقطة ليبلغ مستوى 5732ر85 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر71 في المئة من خلال تداول 131ر8 مليون سهم عبر 6826 صفقة نقدية بقيمة 18ر4 مليون دينار (نحو 56ر12 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 57ر02 نقطة ليبلغ مستوى 7786ر72 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر74 في المئة من خلال تداول 160ر4 مليون سهم عبر 8691 صفقة بقيمة 50ر9 مليون دينار (نحو 155ر2 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 49ر16 نقطة ليبلغ مستوى 5685ر47 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر87 في المئة من خلال تداول 101ر9 مليون سهم عبر 5200 صفقة نقدية بقيمة 15ر8 مليون دينار (نحو 48ر19 مليون دولار).

بلغت قيمة التداول في البورصة بتعاملات أمس 69.36 مليون دينار، وزعت على 292.26 مليون سهم، بتنفيذ 15.51 ألف صفقة.

جلسة خضراء للبورصة

ودعم الجلسة ارتفاع 9 قطاعات على رأسها منافع بنحو 3.41 %، فيما تراجع 3 قطاعات على رأسهم العقار بواقع 0.32 %، واستقر قطاع الرعاية الصحية.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 73 سهما على رأسها "الديرة" بواقع 18.27 %، بينما تراجع 40 سهما على رأسها "نور" بنحو 6.15 %، فيما استقر سعر 9 أسهم.

وتصدر سهم "عقارات الكويت" المتراجع 2.86 %، نشاط الكميات بنحو 20.83 مليون سهم، بينما جاء "بيتك" على رأس السيولة بقيمة 10.45 مليون دينار، بارتفاع 0.66 %.

«المركزي» يخصص سندات بـ 240 مليون دينار

بنك الكويت المركزي

أعلن بنك الكويت المركزي أمس الاثنين تخصيص إصدار لسندات وتورّق البنك المركزي بقيمة 240 مليون دينار (نحو 792 مليون دولار أمريكي).

وأوضح "المركزي" أن أجل الإصدار 3 أشهر، ،بمعدل عائد 4.375 %.

وكان آخر طرح لـ"المركزي" في 11 ديسمبر/كانون الأول بقيمة إجمالية 240 مليون دينار، وبلغت قيمة الاصدار الأول 240 مليون دينار لأجل 3 أشهر ،بمعدل عائد 4.375 %، و قيمة الاصدار الثاني بلغت 230 مليون دينار لأجل 6 اشهر وبمعدل عائد 4.5 %.

وتُعرف السندات على أنها أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

«العيد» توقع اتفاقية صانع سوق مع «وفرة»

وقعت شركة العيد للأغذية اتفاقية صانع سوق مع شركة وفرة للاستثمار الدولي.

وحسب بيان "العيد" للبورصة، فلا يوجد أثر على المركز المالي للشركة تبعا للاتفاقية.

ويعرف صانع السوق في البورصة بأنه الشخص الذي يعمل على توفير قوى العرض والطلب على ورقة مالية مدرجة أو أكثر طبقا للضوابط الصادرة عن هيئة أسواق المال أو المُعتمدة منها.وحسب آخر بيانات مالية معلنة، فقد ارتفعت أرباح الشركة في التسعة أشهر من العام الماضي بنسبة 14.67%؛ لتصل إلى 2.47 مليون دينار، مقارنة بأرباح الفترة نفسها من عام 2022 البالغة 2.16 مليون دينار.